دور العلاقات الصناعية في تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الحيز المكاني للإقليم

أ.م.د ياسين حميد بدع المحمدي
جامعة الانبار– كلية الآداب– قسم الجغرافية

المستخلص
تضمن البحث تقديم رؤية نظرية في أطار فلسفي تحليلي لمفهوم وأنواع العلاقات الصناعية (Industrial Relations) التي يمكن أن تنشأ بفعل عمليات التوطن الصناعي بين الأنشطة الصناعية نفسها ومع إقليمها الذي تتوطن فيه والأنشطة الاقتصادية الأخرى الموجودة فيه بالإضافة إلى علاقاتها مع الأقاليم الأخرى بحكم ما متاح فيها من إمكانيات تنموية تشكل مصدر تجهيز لتلك الصناعات أو مع الأنشطة الاقتصادية والخدمية الموجودة في تلك الأقاليم. ويعد وجود هذه العلاقات أمراً ضرورياً لاستمرار توطن الصناعة وتطورها ومن ثم زيادة أسهامها في تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الإقليم. تتباين طبيعة ونوع العلاقات الصناعية، وهذا التباين سوف يرتبط بشكل رئيس بنوع الصناعة وحجمها ومستوى التكنولوجيا الصناعية المستخدمة، وفي ضوء ذلك سوف تتحدد طبيعة وحجم الآثار التنموية المترتبة على العلاقات الصناعية ضمن الحيز المكاني للإقليم.

THE ROLE OF INDUSTRRIAL RELATIONS IN DEVELOPMENT SPATIALITY IMPROVEMENT LEVELS WITHIN SPATIAL SPACE FOR THE REGION

Abstract

This research is included presentation visibility theory at philosophy analytic framework for kinds and Industrial Relations concepts which could rise by industrial settlement operations within necessary for continuance the industry itself and with its region which settling down in and the other economic activities which found as well as its relations with the other regions due to what developmental possibilities available supplying source for these industry or with the economic and services activities which found at those regions.

the existence of such relations is considered necessary for continuance the industry settling and its development then increasing its contribution in developing the levels of improvement spatiality within the region. There is a difference between the nature and the type of Industrial Relations, and this difference would connect primary with the industry type , size , and the level of the industrial technology using . In the light of that would have defined the nature and size of the developmental effect which attendant upon the the industrial relations within the spatial space for the region .

المقدمــة

تلعبُ العلاقات الصناعية (Industrial Relations) القائمة بين الأنشطة الصناعية نفسها ومع الأنشطة الاقتصادية الأخرى والإقليم الذي تتوطن فيه الصناعة والأقاليم الأخرى دوراً رئيساً في تطوير الأنشطة الصناعية واستمرار توطنها ومن ثم الإسهام في تعزيز دور تلك الأنشطة في تطوير مستويات التنمية المكانية (Spatial development) ضمن الإقليم من خلال ما تحققه من عوائد اقتصادية كبيرة تشكل مرتكزاً رئيساً يُعتمد علية اقتصاد الإقليم، باعتبارها أنشطة اقتصادية أساسية في اقتصاده، بالإضافة إلى دور تلك الأنشطة في تحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات التنموية المتاحة وتوفير فرص عمل مع أسهامها في تطوير الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مما ينعكس ذلك إيجاباً على تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للإقليم الذي تتوطن فيه الأنشطة الصناعية. لذلك فقد تضمن هدف البحث (Research objective) بناء رؤية فلسفية نظرية لبيان مفهوم وأنواع العلاقات الصناعية وكيف يمكن أن تساهم في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الإقليم وذلك من خلال تبني منهجية (Methodology) اعتمدت على الحقائق العلمية النظرية اللازمة وتوظيفها برؤية فلسفية وبما يخدم هدف البحث، وذلك من خلال ما تضمنه هيكل البحث (Research structure) من عرض وتحليل المحاور الرئيسة الآتية:-

١-١.. ماهية العلاقات الصناعية

٢-١.. أنواع العلاقات الصناعية.

٣-١.. الآثار التنموية للعلاقات الصناعية ضمن الحيز المكاني للإقليم.

١-١.. ماهية العلاقات الصناعية.

يتحدد مفهوم العلاقات الصناعية (Industrial Relations) بمجموعة من الروابط الوظيفية الأمامية والخلفية التي قد تنشأ بين الأنشطة الصناعية نفسها المتوطنة في إقليم معين ومع الأنشطة الاقتصادية الأخرى والإقليم الذي تتوطن فيه، بالإضافة إلى الأقاليم الأخرى المجاورة لإقليم الصناعة. ويكون لحجم الصناعة وطبيعتها ومستوى التكنولوجيا الصناعية المستخدمة علاقة بتباين أنواع هذه الروابط. والعلاقات الصناعية هنا ينبغي أن لا يُنظر إليها كمصطلح اقتصادي بسيط، لكونها تمثل علاقات تكامل واسعة مع المجالات الاقتصادية المختلفة [١]. إن التكامل أو الترابط الوظيفي بين ماهية النشاط الاقتصادي (Economic Activity) وحيزه الجغرافي (Geographical Space) يرتبط بشكل رئيس من الناحية التنموية باعتبارين:-

١. للحيز الجغرافي دوراً في خفض تكاليف مدخلات الإنتاج للمشروع ومن ثم تطوير مستوى الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الاقتصادية من خلال ما متاح في هذا الحيز من موارد أو إمكانيات تنموية تشكل عامل استقطاب مكاني لتوطين أنشطة اقتصادية متنوعة ضمن هذا الحيز،لإسهام تلك الموارد التنموية المتاحة محلياً ضمن الحيز الجغرافي في خفض تكاليف الإنتاج مقارنة فيما لو كانت تلك الموارد مستوردة من خارج الإقليم، وهذا قد يعزز بشكل كبير من تطوير مستوى العلاقات الوظيفية وتنوعها بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة وحيزها الجغرافي، ومن ثم الإسهام في تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الإقليم [٢].

٢. إن الصناعة قد تنشأ في الإقليم.. لكنها لا يمكن أن تستمر دون أن تقيم علاقات مكانية مع إقليمها الذي تتوطن فيه[٣]، والأقاليم الأخرى. سواء ما يتعلق ذلك بالحصول على المواد الخام الأولية ومتطلبات توطن الصناعة الأخرى التي قد تتوفر ضمن حدود الإقليم أو خارجه، أو علاقات تسويقية ترتبط بها الصناعة في إقليم معين مع الأقاليم الأخرى وهذا متطلب ضروري لاستمرار توطن الصناعة وتطورها.

٣. تساهم الأنشطة الاقتصادية في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية والاقتصادية والاجتماعية ضمن الحيز الجغرافي الذي تتركز فيه. وذلك من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات التنموية المتاحة وتوفير فرص عمل مع تطوير مستويات الدخول والخدمات المختلفة، مما ينعكس ذلك إيجاباً على تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للإقليم [٤].

إن العلاقة بين الإقليم الجغرافي باعتباره الوعاء الحاوي للإمكانيات التنموية المختلفة (طبيعية، بشرية، اقتصادية) والأنشطة الاقتصادية المختلفة، لاسيما الأنشطة الصناعية هي علاقة طردية متبادلة التأثير من الناحية التنموية، إذ يؤثر الإقليم في توطن الأنشطة الصناعية من خلال الآتي:-

١. يُحدد ما يتاح في الإقليم من موارد اقتصادية وإمكانيات تنموية كامنة خيارات واتجاهات تنموية متباينة ضمن الإقليم[٥].أي أن للإمكانيات أو المؤهلات التنموية المتاحة وطبيعة توزيعها المكاني من حيث الكم والنوع في الإقليم تعطي إمكانية كبيرة لتوطن أنشطة اقتصادية متنوعة ذات اتجاهات مكانية متباينة يكون لها أهمية كبيرة في إعطاء مرونة لخلق عدة بدائل لتحقيق التنمية المكانية.

٢. إن توفر موارد تنموية متجددة بكميات اقتصادية غير مستغلة، يشكل محفز رئيس للنمو في الإقليم مع تحقيق زيادة في الكفاءة الإنتاجية للمشاريع باستعمال رأس مال قليل. إذ أن توفر الموارد التنموية ضمن الحيز المكاني للأنشطة الاقتصادية سيترتب علية أثاراً تنموية تتمثل بزيادة الروابط بين الأنشطة الاقتصادية والموارد المتاحة مع تأثيرات تنموية مستمرة في الهيكل المكاني للإقليم، على العكس فيما لو كانت الموارد المتاحة في الإقليم محدودة أو الاعتماد على استيرادها من خارج الإقليم، إذ سيُضعف ذلك الروابط الوظيفية ويجعل الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الاقتصادية محدودة، ومن ثم لا تتحقق تنمية مكانية متوازنة نسبياً ضمن الإقليم[٦].

كما تؤثر الصناعة على الهيكل المكاني للإقليم من خلال النتائج التنموية المترتبة على توطن الأنشطة الصناعية ضمن الحيز المكاني للإقليم والتي تتمثل بالآتي:-

١- استغلال المؤهلات التنموية المتاحة مع تنويع فرص العمل والدخول المتحققة في الإقليم من خلال تنويع فروع الإنتاج الصناعي، لاسيما فيما لو تم الاعتماد على استخدام تكنولوجيا صناعية متطورة.

٢- تطوير الخدمات في الإقليم عندما يكون هنالك استثمار موجه نحو الإقليم. وذلك لأن الاستثمار في مجال الصناعة سيرافقه أيضاً وجود استثمارات تنموية في قطاعات أخرى، كالقطاع الزراعي المرتبط بالصناعات الزراعية (Agro - Industries) بالإضافة إلى القطاع الخدمي المتعلق بخدمات النقل، التعليم، الصحة، الإسكان...الخ، وذلك بحكم متطلبات توطن الأنشطة الصناعية لاسيما إذا تضمنت الخطط الاستثمارية إنشاء مجمعات صناعية متكاملة الخدمات.

٣- تطوير الهيكل السكاني في الإقليم. لان توجيه الاستثمارات التنموية نحو الأقاليم المتخلفة (Ander developed regions) سيكون له تأثير على الهيكل السكاني من جانبين..

أ- توفير فرص عمل ومن ثم تطوير مستويات الدخول للسكان، وهذا له علاقة بتطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية..الخ، مما يُسهم ذلك في توفير البيئة المناسبة لزيادة معدل النمو لسكان الإقليم نفسهم.

ب- إن توفير فرص عمل وتطوير مستوى الخدمات ضمن الإقليم سيُسهم في خلق عوامل استقطاب للسكان من مناطق أخرى، وهذا أيضاً سيُسهم في تطوير الهيكل السكاني للإقليم.

٤- أسهام الأنشطة الصناعية في دعم وتطوير الأنشطة الاقتصادية والخدمية في الإقليم، لكون النشاط الصناعي يُعد من أكثر الأنشطة الاقتصادية التي تمتلك حرية ومرونة كبيرة في الحركة والانتقال ضمن الحيز المكاني (Spatial Space) للإقليم ومن ثم خلق علاقات ارتباط وثيقة مع الأنشطة الاقتصادية. إذ

أن للعلاقات الأمامية والخلفية للأنشطة الصناعية دور كبير في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ثم تطوير الهيكل الاقتصادي للإقليم(٧).

٥- تمارس الأنشطة الصناعية تأثيراً واضحاً في تغير استعمالات الأرض ضمن الحيز المكاني للإقليم، وذلك لأن عملية توقيع الأنشطة الصناعية ضمن الإقليم يرافقها أيضاً إنشاء مجمعات سكنية ومراكز ثقافية وخدمات تعليمية وصحية بالإضافة إلى خدمات النقل و الدوائر الخدمية الأخرى.. الخ. وهذه جميعاً تتطلب مساحات معينة من الأراضي تلائم طبيعة كل استعمال، مما يؤدي ذلك إلى ظهور استعمالات جديدة للأرض ترافق إنشاء المجمعات الصناعية(٨). وهذا من الناحية التنموية ينعكس إيجاباً على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للإقليم في ظل وجود نمو متوازن نسبياً للقطاعات الاقتصادية والخدمية في الإقليم.

٢-١.. أنواع العلاقات الصناعية.

تتطلب عملية تحقيق التنمية الصناعية ضمن الحيز المكاني للإقليم وجود علاقات ارتباط وظيفي ترتبط بها الأنشطة الصناعية المتوطنة فيما بينها ومع الأنشطة الاقتصادية الأخرى والإقليم الذي تتوطن فيه بالإضافة إلى علاقات الارتباط مع الأقاليم الأخرى والتي تأخذ أشكالاً عديدة.

وفي إطار اعتماد عملية تحقيق التنمية الصناعية على توطن الصناعات الحديثة ذات التكنولوجية الصناعية المتطورة والإنتاج الصناعي الكبير، فأن الترابط الوظيفي للأنشطة الصناعية الذي يأخذ إشكالاً عديدة وفقاً لما متاح في الإقليم من مؤهلات تنموية من حيث الكم والنوع وطبيعة الأنشطة الصناعية المتوطنة بالإضافة إلى مستوى التكنولوجيا الصناعية المستخدمة يُعد هنا أمراً ضرورياً لتحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية والموقعية لتلك الأنشطة ومن ثم تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة تُعزز من قدرة الأنشطة الصناعية على تطوير مستويات التنمية الصناعية ضمن الإقليم من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات التنموية المتاحة ومن ثم زيادة الإنتاج الصناعي والعوائد الاقتصادية المتحققة، وبما يُسهم ذلك في خلق فرص عمل اكبر وتطوير مستويات الدخول. مما ينعكس ذلك أجمالاً من الناحية التنموية على تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للإقليم.

لذا يمكن أن نبين نماذج العلاقات الصناعية البينية التي تنشأ ضمن الحيز المكاني للإقليم الجغرافي بين الأنشطة الصناعية المتوطنة نفسها من جهة، ومع الأنشطة الاقتصادية والخدمية الأخرى والإقليم الذي تتوطن فيه تلك الأنشطة الصناعية والأقاليم الأخرى من جهة أخرى على النحو الآتي :-

أولاً:- العلاقات المكانية للأنشطة الصناعية ضمن الإقليم الذي تتوطن فيه.. وهذه تأخذ عدة أشكال...

١- العلاقات المكانية التي تنشأ بين الأنشطة الصناعية والإقليم الذي تتوطن فيه، من خلال ما متاح في هذا الإقليم من مقومات جغرافية لتوطن الصناعة. وهنا ستكون العلاقة متبادلة التأثير، باعتبار إن الإقليم الجغرافي يمثل الوعاء أو الحيز المكاني الذي تتوفر فيه متطلبات توطن الأنشطة الصناعية كالمواد الخام الأولية والموارد البشرية... الخ. وبالمقابل فان الصناعة من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للمقومات المتاحة ستُسهم في تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للإقليم، من خلال أسهامها في توفير فرص عمل للسكان وتطوير مستوى الخدمات بالإضافة إلى زيادة الدخول المتحققة من خلال أسهام منتجاتها في زيادة العوائد الاقتصادية المتحققة للإقليم. لذلك فأن مجموعة الارتباطات الناشئة بين الأنشطة الاقتصادية مع عناصر الحيز الجغرافي المتمثلة بالمواد الخام، القوى العاملة، خدمات البنى الارتكازية..الخ. تُشكل عناصر أساسية مع اقتصاديات الحيز الجغرافي (Geographical Space economies) والتي تُعد العامل المؤثر الرئيس في تفعيل دور النشاط الاقتصادي في تحقيق التنمية المكانية ضمن الإقليم[٩].

٢- العلاقات المكانية الوظيفية التي تنشأ بين الأنشطة الصناعية والأنشطة الاقتصادية الأخرى في الإقليم. اذ تُعد الصناعة من أكثر الأنشطة الاقتصادية التي تملك مرونة كبيرة في الحركة أو الانتقال وخلق علاقات ارتباط وظيفي مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى في الإقليم، ومن ثم الإسهام في دعم وتطوير هذه الأنشطة كالنشاط الزراعي والأنشطة الخدمية في الإقليم. وهذا التأثير المتبادل بين الأنشطة الصناعية والاقتصادية في الإقليم يتبلور بشكل رئيس في جانبين:-

• الجانب الأول.. يتمثل في إسهام الأنشطة الصناعية في توفير متطلبات الأنشطة الاقتصادية من المكائن والمعدات والأسمدة والمبيدات والبذور.. الخ، وهو ما يعني أن هذه الأنشطة ستشكل سوقاً محلياً مهماً للمنتجات الصناعية وهذا سينعكس بشكل ايجابي على تطوير الأنشطة الصناعية.

• الجانب الثاني.. إن الصناعة ومن خلال تنويع فروع الإنتاج الصناعي بفعل التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث، ستُسهم في توفير فرص عمل للفائض من القوى العاملة في باقي القطاعات الاقتصادية، ومن ثم تحسين مستوى الدخول المتحققة، وهذا سينعكس بشكل ايجابي على مستوى الرفاهية ومن ثم القدرة الشرائية، وهذا له تأثير ايجابي على تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.. الخ، لدى السكان مع رفع القدرة الإنتاجية للعاملين، بالإضافة إلى ذلك فأن زيادة الدخول المتحققة ستُسهم في تعزيز مستوى القدرة على الادخار ومن ثم الاستثمار، وهذا جانب له أهمية كبيرة في تعزيز فرص جذب الاستثمارات التنموية للإقليم. وهكذا تبدو دائرة علاقة الارتباط الوظيفي والتأثير المتبادل واسعة جداً بين الأنشطة الصناعية والأنشطة الاقتصادية الأخرى ضمن الحيز المكاني للإقليم.

ثانياً:- علاقات الارتباط الوظيفي بين الأنشطة الصناعية التي تتوطن في إقليم معين مع الأقاليم الأخرى. تتحدد العلاقات هنا أما بعلاقات تسويقية بين الإقليم الذي تتوطن فيه الصناعة مع الأقاليم المجاورة وهذا له أهمية كبيرة، أو حاجة الصناعة إلى ما متوفر في الأقاليم الأخرى من مؤهلات تنموية كالمواد الخام الأولية والقوى العاملة.. الخ. فتطور علاقات التسويق على سبيل المثال يُعد ذو أهمية كبيرة للصناعة، لأنه يُعتمد عليها استمرار توطن الصناعة وتطورها مستقبلاً. إذ كلما ارتبطت الصناعة مع الأقاليم الأخرى بعلاقات تسويقية واسعة، كلما شجع ذلك على تطور الصناعة من خلال زيادة حجم مبيعاتها ومن ثم زيادة العوائد المتحققة لها، وهذا له مردود ايجابي من الناحية الاقتصادية على الإقليم الذي تتوطن فيه الأنشطة الصناعية من جانبين:-

• زيادة الناتج الصناعي← زيادة العوائد الاقتصادية ← زيادة الدخل ← زيادة الطلب ← زيادة الإنتاج ← توفير فرص عمل ← زيادة الطلب على القوى العاملة .

• زيادة الرواتب أو الأجور ← تطوير مستويات الدخل ← زيادة القدرة الشرائية وتطوير القدرة على الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية مع رفع مستوى الادخار في الإقليم.

وفيما يتعلق بالمواد الخام الأولية والقوى العاملة، فالصناعة عموماً لا يمكن أن تعتمد على مادة خام واحدة، وليس من الضروري أن تتوفر المواد الخام الأولية ضمن إقليم توطن الصناعة ما دام هنالك القدرة على توفيرها من الأقاليم الأخرى، وهذا سيزيد من عملية ارتباط الأنشطة الصناعية التي تتوطن في إقليم معين مع الأقاليم المجاورة لتوفير المواد الخام، رغم أن توفر المواد الخام المحلية (Local Raw materials) من حيث الكم والنوع وبكميات اقتصادية قابلة للاستثمار الصناعي ضمن الإقليم الذي تتوطن فيه الصناعة، يُعزز بشكل كبير من فرص تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الإقليم وبشكل مغاير فيما لو كانت تلك المواد الخام مستوردة، وذلك وفقاً للاعتبارات الاقتصادية الآتية[١٠]:-

١- إن المواد الخام المستوردة تحتاج إلى خبرات خاصة بتكاليف أضافية تزيد من تكاليف الإنتاج الكلية مقابل انخفاض العوائد الاقتصادية المتحققة للمشروع.

٢- المجازفة في الاستثمار مع عدم الاستقرار في حالة اعتماد المشروع على المواد الخام المستوردة، لاسيما في ظل التقلبات في الأسعار والأزمات السياسية والاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى الاحتكار المتعمد من قبل الدول المصدرة للمواد الخام.

٣- يشكل الإنتاج المحلي الذي يعتمد على تفاعل مجموعة عوامل يوفرها المنتج محلياً حافزاً قوياً للنجاح والاستقرار وله أهمية اقتصادية في مجالات عديدة.

ثالثاً:- :- العلاقات الصناعية الأمامية والخلفية. (Forward and Backward Industrial Relations) التي ترتبط بها الأنشطة الصناعية المتوطنة في إقليم معين. تتضح هذه العلاقة من خلال اعتماد الأنشطة الصناعية على منتجات أنشطة أخرى متوطنة ضمن الإقليم كمدخلات في عملياتها الإنتاجية. فضلاً عن امتصاص

الفائض من الأيدي العاملة. وفي هذا الإطار يمكن أن نبين نماذج للعلاقات الأمامية والخلفية التي ترتبط بها الأنشطة الصناعية المتوطنة في الإقليم على النحو الآتـــي[١١]:-

١- ترابط رأسي أمامي.. ويقصد به سيطرة المصنع على كل مراحل تصنيع السلعة الخام حتى يتم توزيعها في السوق. ومثال ذلك..

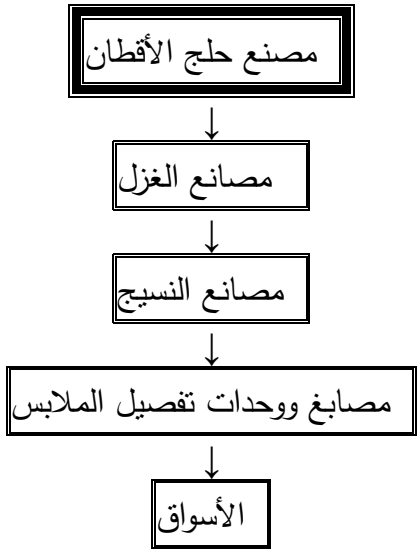

٢- ترابط رأسي خلفي وأمامي.. يتمثل الترابط الخلفي من خلال ارتباط المصنع مع المواد الخام، بينما يتمثل الترابط الأمامي مع السوق لتصريف الإنتاج. وخير مثال لذلك، هو ارتباط مصانع الحديد والصلب بعلاقات ارتباط خلفية مع شركات إنتاج الحديد الخام، وارتباطها بعلاقات ارتباط أمامية مع السوق(مصانع بناء السفن/ سكك الحديد.. الخ). وكما مبين..

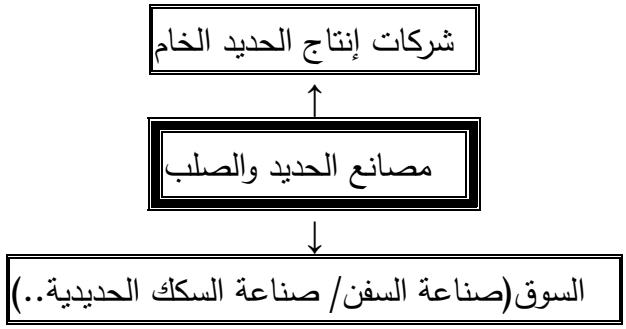

ومما ينبغي الإشارة إلية، أن طبيعة العلاقات الصناعية الناشئة في الارتباط الرأسي، تكون من ضمن الفرع الصناعي نفسه وليس مع فرع صناعي أخر. وهذا له أهمية كبيرة من حيث استقرار السوق مع توافق الإنتاج حسب حجم السوق.

٣- ترابط أفقي.. في هذا النوع من العلاقات يزداد ارتباط المصانع مع بعضها البعض، ويتضح ذلك من خلال ارتباط المصنع بأكثر من صناعة تزوده بما يحتاجه من مدخلات الإنتاج الصناعي، أي أن هذا المصنع سيشكل سوقاً لمنتجات عدة مصانع، والترابط هنا لا يكون مع نفس الفرع الصناعي، بل مع فروع مختلفة. ومثال ذلك هو مصانع تجميع وإنتاج السيارات التي تشكل سوقاً لمنتجات مصانع مختلفة وكما مبين أدناه....

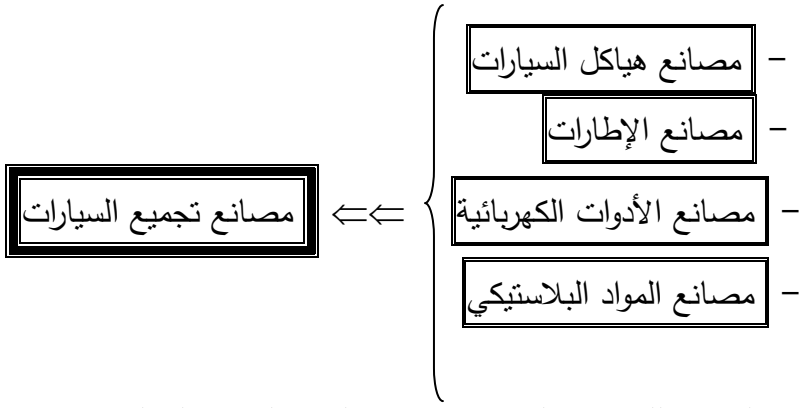

٣-١.. الآثار التنموية للعلاقات الصناعية ضمن الحيز المكاني للإقليم.

إن تحقيق الترابط الوظيفي بين الأنشطة الصناعية من جهة ومع الأنشطة الاقتصادية الأخرى في الإقليم كالقطاع الزراعي والخدمي.. الخ، ومع الإقليم الذي تتوطن فيه تلك الأنشطة والأقاليم الأخرى، سيترتب عليه أثاراً تنموية ايجابية متبادلة التأثير تنعكس أهميتها على تطوير القطاع الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ تلعب العلاقات الصناعية دوراً كبيراً في تعزيز قدرة الأنشطة الصناعية على تطوير مستويات تحقيق التنمية المكانية من خلال تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للإقليم وفقاً للاعتبارات التنموية الآتية:-

أولاً:- تُساهم علاقات الارتباط بين الأنشطة الصناعية المتوطنة في إقليم معين في اختزال تكاليف الإنتاج الصناعي من خلال ما تقدمه اقتصاديات الموقع الصناعي من وفورات اقتصادية (أرباح) لتلك الأنشطة تساهم في تطويرها، ومن ثم تعزز من قدرتها على الإسهام في تطوير مستويات التنمية المكانية. كما إن تطوير مستوى العلاقات الوظيفية بين الأنشطة الصناعية والقطاعات الاقتصادية الأخرى، كالقطاع الزراعي سيُسهم ذلك من جانب في تطوير مستوى الكفاءة الاقتصادية لهذين القطاعين وإسهامهما بشكل فعال في تطوير مستوى اقتصاديات التكتل التي تُشكل عامل مؤثر في استقطاب الاستثمارات التنموية التي تُسهم في تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الإقليم.

ثانياً:- يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي السريع للأنشطة الصناعية وجود تركز وترابط وظيفي لهذه الأنشطة ضمن مراكز كبيرة ومحددة (In Few large centers). باعتبار أن تلك المراكز لها القدرة على تحقيق مزايا اقتصاديات التكتل التي تُسهم في خفض تكاليف الإنتاج الصناعي وزيادة العوائد الاقتصادية المتحققة، وتشكل قوى استقطاب صناعي (Industrial Polarization Forces)، تشكل اقتصاديات التكتل أساس فاعليتها باتجاه تكتل الأنشطة الصناعية ضمن مراكز كبيرة ومحددة[١٢]. لذا فأن تحقيق النمو الاقتصادي السريع للأنشطة الصناعية، سيُسهم في تعزيز فرص تطويرها ومن ثم تعزيز قدرتها على تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الإقليم.

ثالثاً:- تلعب العلاقات الصناعية دوراً كبيراً في تعزيز قدرة الأنشطة الصناعية المتوطنة على تطوير مستويات التنمية المكانية، وذلك من خلال إسهام هذه الأنشطة في توفير سوق محلي رئيس للمنتجات الصناعية، لأن العلاقات الصناعية تُسهم في زيادة اعتماد أنشطة صناعية معينة في مدخلات عملياتها الإنتاجية على مخرجات أنشطة أخرى ضمن الإقليم الذي تتوطن فيه، وهو ما يعني وجود تكامل وظيفي في علاقات التسويق بين هذه الأنشطة. وهذا سيُساهم في اختزال تكاليف الإنتاج وزيادة العوائد الاقتصادية المتحققة بفعل تأثير

اقتصاديات التكتل الصناعي، وهذا من الناحية التنموية سينعكس إيجاباً على زيادة مستوى الدخل المتحقق، ومن ثم إمكانية توفير فرص عمل تُسهم في امتصاص الفائض من القوى العاملة والحد من مستوى البطالة، لاسيما في ظل توفر فرص انتقال القوى العاملة المعطلة أو الفائضة عن الحاجة من أنشطة صناعية معينة إلى أخرى ضمن منطقة التكتل للأنشطة الصناعية.

رابعاً:- إن ابرز ما يُعزز فاعلية دور النشاط الاقتصادي كمحرك لعملية تحقيق التنمية المكانية هو مجموعة الارتباطات الأمامية (For ward Linkages) والارتباطات الخلفية (Back ward Linkages) التي يوجدها ذلك النشاط الاقتصادي. لأن الارتباطات الأمامية تُشجع عملية الاستثمار على التدفق في أنشطة اقتصادية خلال المراحل المتعاقبة للإنتاج، أما الارتباطات الخلفية فهي تُشجع عملية الاستثمار في المراحل المبكرة للإنتاج، مما يؤدي ذلك إلى قيام أنشطة اقتصادية رديفة (Integrated Economic Activities) متكاملة مع النشاط الاقتصادي، وهذا ما يُسهم في تعزيز قدرة ذلك النشاط، بالإضافة إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية التي تُسهم في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الحيز المكاني للإقليم(١٣).

خامساً:- كلما كانت العلاقات الصناعية قوية بين الأنشطة الصناعية نفسها ومع الأنشطة الاقتصادية الأخرى ومع الإقليم الذي تتوطن فيه والأقاليم الأخرى، كلما ساهم ذلك في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الإقليم وفقاً للاعتبارات التنموية الآتية:-

١- تحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات التنموية المتاحة ضمن إقليم الصناعة أو الأقاليم الأخرى.

٢- زيادة العوائد الاقتصادية المتحققة وخلق فرص عمل مناسبة تُسهم في تطوير مستوى الدخل للسكان، وهذا من الناحية الاقتصادية له أثار ايجابية على باقي القطاعات الاقتصادية والأنشطة الخدمية في الإقليم.

٣- تطوير المستوى الاقتصادي للإقليم، وهذا يُعد عاملاً رئيساً في تحقيق التنمية المكانية من خلال توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات التنموية (Investment development) التي ستُسهم هي الأخرى في تعزيز فرص تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الإقليم. وهذا يساعد على تعزيز فرص نجاح تحقيق أهداف سياسات التنمية الإقليمية التي تركز بشكل رئيس على تحقيق النمو الاقتصادي (Economic Growth) والاستخدام الكامل للقوى العاملة (Full Employment) بالإضافة الى تحقيق العدالة الاجتماعية(١٤).

خامساً:- تبرز أهمية العلاقة بين النشاط الاقتصادي وحيزه المكاني، باعتبار ذلك النشاط هو المحرك والقادر على تطوير مستويات التنمية المكانية وتحقيق التغيرات الاقتصادية – المكانية ضمن الإقليم(١٥). باعتبار التصنيع ومن خلال التشابكات التي تخلقها عمليات التصنيع مع فروع الصناعة التحويلية وفروع النشاط الاقتصادي الأخرى، يُعد العنصر الحاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة وأحداث تغيرات ايجابية في الهيكل القطاعي للإقليم(١٦).

الخلاصـــــة.

تبين من خلال عرض ومناقشة المحاور التي اشتمل عليها البحث في إطارها النظري والمعزز برؤية فلسفية في إطار تحقيق هدف البحث، إن للعلاقات الصناعية بأنواعها المختلفة دوراً رئيساً في تطوير الأنشطة الصناعية ومن ثم تعزيز فرص استمرار توطنها ضمن الإقليم. إذ لا يمكن أن تقوم صناعة في إقليم معين دون أن يكون لها ارتباط وظيفي متكامل مع الأنشطة الصناعية والاقتصادية الأخرى ومع الإقليم الذي تتوطن فيه والأقاليم الأخرى، وبدون ذلك فلا يمكن أن تتطور الصناعة أو أن تستمر في توطنها، لاسيما وان العلاقة بينهما تكون متبادلة التأثير، ومن ثم سيكون لهذه العلاقات تأثيرات تنموية ايجابية على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للإقليم، أي أن العلاقات الصناعية ستُسهم في تعزيز قدرة الأنشطة الصناعية على تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الحيز المكاني للإقليم، في ظل إسهامها في تطوير مستوى تأثير اقتصاديات التكتل

الصناعي (Industrial agglomeration economies) التي تُسهم في خفض تكاليف الإنتاج الصناعي وزيادة العوائد الاقتصادية المتحققة .

- الهوامش

(1)- Michael Salamon , Industrial Relations ..Theory and Practice, . Fourth Edition ,2000 , P.101.

(٢) د. حسن محمود علي الحديثي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط وحيزه الجغرافي، مجلة الجغرافي العربي، اتحاد الجغرافيين العرب، بغداد، العددين(الثاني والثالث)، تموز، ١٩٩٥، ص٢٣٣.

(٣) د. خالص حسني الاشعب، اقليم المدينة بين التخطيط الاقليمي والتنمية الشاملة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٩، ص١٧٤.

(٤) د. حسن محمود علي الحديثي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط وحيزه الجغرافي ، مصدر سابق، ص ٢٣٣.

(٥) د. حسن محمود علي الحديثي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط وحيزه الجغرافي، مصدر سابق، ص٢٤٢.

(٦)المصدر السابق، ص٢٤٥- ٢٤٦.

(٧) ياسين حميد بدع المحمدي، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة اربيل، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة بغداد – كلية الآداب – قسم الجغرافية، ٢٠٠٦،ص١١-١٢.

(٨) المصدر السابق، ص٣٧.

(٩) د. حسن محمود علي الحديثي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط وحيزه الجغرافي، مصدر سابق، ص٢٥٨-٢٥٩.

(١٠) د. حسن محمود علي الحديثي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط وحيزه الجغرافي، مصدر سابق، ص٢٤٣.

(١١) د. محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا الاقتصادية ..منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦،ص٨٦٨-٨٦٩.

(١٢) د. حسن محمود علي الحديثي، اقتصاديات التكتل وعمليات التوطن الصناعي .. تحليل جغرافي – اقتصادي لأثر اقتصاديات التكتل في الاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي في مدينة بغداد ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٣٠) ١٩٩٦ ،ص٣٤.

(١٣) د. حسن محمود علي الحديثي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط وحيزه الجغرافي، مصدر سابق، ص٢٥٣.

(١٤) د. حسن محمود علي الحديثي ،المواقع الصناعية والتنمية الإقليمية المتوازنة ..،مجلة المخطط والتنمية ،العدد الأول ،١٩٩٥،ص١٠٠.

(١٥) د. حسن محمود علي الحديثي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط وحيزه الجغرافي، مصدر سابق ص٢٣٦.

(١٦) د. حسن محمود علي الحديثي، المواقع الصناعية والتنمية الإقليمية المتوازنة ، مصدر سابق،ص١٠٢.

- المصادر.

١- د. حسن محمود علي الحديثي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط وحيزه الجغرافي، مجلة الجغرافي العربي، اتحاد الجغرافيين العرب، بغداد، العددين(الثاني والثالث)، تموز، ١٩٩٥.

٢- د. حسن محمود علي الحديثي ،المواقع الصناعية والتنمية الإقليمية المتوازنة ..،مجلة المخطط والتنمية ،العدد الأول ،١٩٩٥.

٣- د. حسن محمود علي الحديثي، اقتصاديات التكتل وعمليات التوطن الصناعي .. تحليل جغرافي – اقتصادي لأثر اقتصاديات التكتل في الاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي في مدينة بغداد ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٣٠) ١٩٩٦.

٤- د. خالص حسني الاشعب، إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٩.

٥- د. محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا الاقتصادية ..منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٦- ياسين حميد بدع المحمدي، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة اربيل، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة بغداد – كلية الآداب – قسم الجغرافية، ٢٠٠٦,

7-Michael Salamon , Industrial Relations ..Theory and Practice, Fourth Edition ,2000.